

دليل الجودة

QUALEB
برنامج الجودة

دليل الألف باء
الى النهج الجديد
والشامل للإتحاد
الأوروبي

تموز ٢٠٠٨

كتيب ٥



an EU funded project

دليل الجودة

كتيب ٥ تموز ٢٠٠٨

دليل الألف باء الى النهج الجديد والشامل للاتحاد الأوروبي

هذا الكتيب هو الخامس من مجموعة كتيبات تصدر عن برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة لتكون دليلاً نحو نظرة أفضل لمفاهيم الجودة والنهج الجديد والشامل للاتحاد الأوروبي

ضمن إطار برنامج الميدا MEDA

برنامج تقوية إدارة الجودة وقدراتها وبنيتها التحتية في لبنان
برنامج الجودة، في وزارة الاقتصاد والتجارة (برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي -
(Europe Aid/117725/D/SV/LB

صادر عن برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة

بناية اللعازرية - بلوك ١٠١ - وسط بيروت - الطابق الثامن

هاتف: ٥-٣-٢-١-٢٦٠ ٩٨٢ فاكس: ٢٩٩ ٩٨٢ ١ ٩٦٦١ www.qualleb.org

يسرّ برنامج الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة أن يضع بين يديك هذا الدليل، وهو واحد من سلسلة من الكتيبات المتخصصة التي يصدرها البرنامج حول مختلف مجالات الجودة. إن برنامج الجودة ممول من الإتحاد الأوروبي بهدف دعم الشركات والمؤسسات اللبنانية لتمكينها من زيادة صادراتها من السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية. كما يهدف إلى تحسين مستوى جودة وسلامة السلع الموزعة في الأسواق اللبنانية لحماية أفضل لصحة المستهلكين في لبنان.

يقوم برنامج الجودة بدعم وتطوير المؤسسات المعنية بمساعدة قطاع الأعمال لتمكينه من الإلتزام بالمواصفات والمعايير الدولية في السلع التي يصنعها ويوزعها. من هنا تبرز أهمية بناء وتطوير البنية التحتية للجودة.

تتألف هذه البنية التحتية من مختبرات الفحص والمعايرة، هيئات المصادقة والتفتيش المانحة للشهادات، مؤسسة المقاييس والمواصفات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن تدقيق السلع والمصادقة وأنشطة أخرى.

إن الحديث عن عناصر البنية التحتية للجودة يبدو معقداً. لذا، فإن هذه الكتيبات تهدف إلى شرح وتوضيح تلك العناصر والعلاقة بينها، وهي لا تعدّ كتباً مرجعية، بل مبدئية نقدمها للقارئ كوسائل شرح وإيضاح لمختلف مواضيع الجودة. في مطلق الأحوال فإن هذا الدليل يحتوي على مراجع مهمة وعناوين صفحات الإنترنت ذات الصلة والتي تحتوي على معلومات مفصلة ومحددة.

إن الهدف الرئيسي من هذه الكتيبات هو نشر المعرفة ومنح المعلومات للقارئ حول مواضيع أساسية تتعلق بالجودة. ولذلك، فإن برنامج الجودة يرحّب بأي ملاحظات أو اقتراحات على عنوانه المذكور في هذا الدليل.

كلنا أمل أن يستفيد القارئ من هذا الدليل ويساعده في فهم أفضل لمختلف مواضيع الجودة.

د. علي برو

مدير برنامج الجودة

جدول المحتويات

دليل الألف باء إلى النهج الجديد
والشامل للاتحاد الأوروبي

٤	لائحة الأسماء المختزلة
٥	المصطلحات المرجعية
٧	١ المقدمة
٨	٢ العوائق الفنية للتجارة
٨	٢,١ العوائق الفنية للتجارة
٩	٢,٢ اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية للتجارة
١١	٢,٣ اتفاقيات الاعتراف المتبادل
١٢	٣ تنسيق المتطلبات الفنية في الاتحاد الأوروبي
١٢	٣,١ " النهج القديم "
١٣	٣,٢ " النهج الجديد " لتنظيم المنتجات
١٤	٣,٣ المتطلبات الأساسية
١٦	٣,٤ المواصفات المنسقة
١٧	٣,٥ النهج الشامل لتقييم المطابقة
١٨	٣,٦ إجراءات تقييم المطابقة
٢٠	٣,٧ الوثائق الفنية وتصريح المجموعة الأوروبية بالمطابقة
٢١	٣,٨ علامة المطابقة الأوروبية CE
٢٢	٣,٩ الهيئات المكلفة
٢٥	٣,١٠ مراقبة السوق
٢٦	٣,١١ مراجعة النهج الجديد
٢٨	٣,١٢ المواقع الإلكترونية المرتبطة
	الملحق ١: توجيهات النهج الجديد التي تحمل علامة المطابقة
٢٩	الأوروبية CE
٣٠	الملحق ٢: وحدات تقييم المطابقة الأساسية

لائحة الأسماء المختزلة

اتفاقية تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية	ACAA
علامة المطابقة الأوروبية	CE
اللجنة الأوروبية للتقييس	CEN
اللجنة الأوروبية الكهروتقنيّة للتقييس	CENELEC
التعاون الأوروبي للاعتماد	EA
المنطقة الاقتصادية الأوروبية	EEA
المعهد الأوروبي لمواصفات الاتصالات	ETSI
الاتحاد الأوروبي	EU
المنظمة الدولية للتقييس	ISO
اللجنة الدولية الكهروتقنيّة	IEC
اتفاقية الاعتراف المتبادل	MRA
المؤسسات المكلفة والمعينة في النهج الجديد	NANDO
العوائق الفنية للتجارة	TBT
منظمة التجارة العالمية	WTO

المصطلحات المرجعية

علامة المطابقة الأوروبية CE - علامة يلصقها المصنّع على المنتج قبل طرحه في السوق الأوروبية للدلالة على مطابقته لمتطلبات توجيهات النهج الجديد المطبّقة على المنتج.

المتطلّبات الأساسية - المتطلّبات المنصوص عليها في توجيهات النهج الجديد لحماية المصلحة العامة بشأن الصحة، والسلامة، والبيئة. وحدها المنتجات المطابقة للمتطلّبات الأساسية يمكن طرحها في السوق أو وضعها قيد الخدمة.

هيئات التقييم الأوروبية - اللجنة الأوروبية للتقييم (CEN)، واللجنة الأوروبية الكهروتقنيّة للتقييم (CENELEC)، والمعهد الأوروبي لمواصفات الاتصالات (ETSI)، المعترف بها في الاتحاد الأوروبي على أنها هيئات تقييم أوروبية.

النهج الشامل - نهج متوافق مع نظام تقييم المطابقة للجودة المضبوطة في الاتحاد الأوروبي. من شأن هذا النهج أن يعدّ وحدات قياس لمختلف مراحل إجراءات تقييم المطابقة وتعيين الهيئات. ويمكن تطبيقه على تقييم المطابقة الإلزامي والطوعي على حد سواء.

المواصفة المنسّقة - مواصفة تضعها وتعتمدها إحدى هيئات التقييم الأوروبية لتفصّل (ناحية من) متطلباً أساسياً من متطلّبات توجيهات النهج الجديد. مع أن المفوضية الأوروبية قد طلبت وضع مواصفات ماثلة عبر تفويض منحه إلى هيئات التقييم الأوروبية، إلا أن هذه المواصفات تصدر بموجب مسار تقييم عادي ومنفتح وشفاف يستند إلى إجماع الأطراف المعنية كافة وتقترن بنتيجة قانونية بالغة الأهمية. فمن شأن مطابقة تصميم المنتجات وتصنيعها للمواصفات المنسّقة وأرقامها المرجعية الصادرة في الجريدة الرسمية والمترجمة بمواصفات وطنية، أن يؤمّن افتراض مطابقتها لمتطلّبات توجيهات النهج الجديد الأساسية.

مراقبة السوق - النشاطات التي تنفّذها السلطات العامة والتدابير التي تتخذها لضمان مطابقة المنتجات للمتطلّبات القانونية أو عدم تعريضها الصحة والسلامة وأي شؤون

أخرى تصب في مجال حماية المصلحة العامة من الخطر.

الوحدات - المصطلح المتداول لإجراءات تقييم المطابقة الموحدة المعتمدة في النهج الشامل.

اتفاقية الاعتراف المتبادل - اتفاقية دولية يوافق بلدان أو أكثر بموجبها على الاعتراف بنتائج إجراءات تقييم المطابقة التي يجريها الآخر.

النهج الجديد - مفهوم الاتحاد الأوروبي للتنسيق القانوني لمتطلبات المنتجات.

الهيئة المكلفة - هيئة طرف ثالث لمنح الشهادات أو التفتيش أو الاختبار تختارها وتعيّنها دولة عضو لتنفيذ (جزءاً من) إجراءات تقييم المطابقة بموجب توجيهات النهج الجديد.

الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي - الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي. تشمل سلسلة "L-series" منها التشريعات الصادرة في الاتحاد الأوروبي بما فيها التنظيمات، التوجيهات، المقررات، التوصيات، والآراء. أما سلسلة "C-series" فتتطوي على تقارير وإعلانات تجمع الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية ومحكمة الدرجة الأولى الأوروبية. وتتوفر نسخة إلكترونية منها (راجع الملحق).

تقييم النظرير - يعني في هذا الدليل تقييم هيئة المصادقة بالمقارنة مع متطلبات محددة (ISO/IEC 17011) من قبل فريق من هيئات اعتماد أخرى. وقد أصدرت المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية (ISO/IEC) مواصفة "حول تقييم النظرير بعنوان "المتطلبات العامة لتقييم النظرير لهيئات تقييم المطابقة وهيئات الاعتماد" ISO/IEC 17011.

افتراض المطابقة - مفهوم قانوني يفرض على السلطات التسليم بمطابقة المنتج للمتطلبات الأساسية عندما يكون المصنّع قد طبق مواصفات موحدة على تصميم إحدى السلع وإنتاجها.

المواصفات - الوثائق الموافق عليها التي توفر، للاستخدام العام والمتكرر، القواعد والتوجيهات والمواصفات للمنتجات أو المسارات وطرق الإنتاج المعتمدة. ولا بدّ من إعداد المواصفات باللجوء إلى مسار منفتح وشفاف. ومع أنها وثائق طوعية، إلا أنها قد تصبح إلزامية في مراجع القواعد الفنية.

العوائق الفنية للتجارة - العوائق التي تعترض التجارة الدولية بسبب الاختلافات القائمة في المتطلبات الفنية الإلزامية المفروضة على المنتجات و/أو متطلبات تقييم المطابقة بين الدول.

القواعد الفنية - قواعد قانونية إلزامية تحدد خصائص المنتجات و/أو المسارات وطرق الإنتاج المرتبطة بها فضلاً عن متطلبات تقييم مطابقتها للقواعد والشروط الإدارية المطبّقة. وقد تشمل أو تُعنى بشكل استثنائي بالمصطلحات، والرموز، والتوضيب، ووضع العلامات، ولصق العلامات كما تنطبق على المنتجات، أو المسارات، أو طرق الإنتاج.

١. المقدمة

تنص اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي التي دخلت حيّز التنفيذ في الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٦، على ضرورة تعاون الطرفين على تقليص الاختلافات القائمة في مجالي التقييس وتقييم المطابقة، وبذل قصارى الجهود لتأمين التقارب بين قوانينهما. ومن المتوقع أن يتوليا التفاوض على اتفاقيات الاعتراف المتبادل ما إن تتم تلبية شروطهما.

تسهيلاً لتحقيق هذه الأهداف، يحرص الاتحاد الأوروبي على تمويل برنامج المساعدة التقنية المتمثّل ببرنامج الجودة الذي باشر أعماله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ومن المفترض أن يستمر حتى منتصف العام ٢٠٠٩. ويكمن الهدف الإجمالي من هذا البرنامج في تحسين وتطوير الوظائف الأساسية المدرجة في إطار السلسلة اللبنانية لتقييم المطابقة بغية حماية صحة المستهلكين وسلامتهم وزيادة الصادرات اللبنانية إلى الأسواق الأوروبية، ما يقتضي توافق التشريعات اللبنانية حول سلامة المنتجات

مع التشريعات الأوروبية في هذا الصدد ودعم التنمية المؤسسية. وعلى سبيل المثال، شمل البرنامج إعداد مشاريع قوانين حول القواعد التقنية، وتقييم المطابقة، والتقييس، ومراقبة السوق. فمن شأن مشاريع القوانين هذه أن تدعم المبادئ وأفضل الممارسات الدولية والأوروبية علماً بأنها لا تزال تنتظر موافقة البرلمان في تاريخ صياغة هذا الدليل.

يُراد من إعداد دليل الألف باء هذا تحسين إدراك المواطنين للمبادئ الدولية للقواعد الفنية، والتقييس، وتقييم المطابقة. ويركز بشكل خاص على المفاهيم السائدة في الاتحاد الأوروبي للنهج الجديد والشامل.

٢. العوائق الفنية للتجارة

٢.١ العوائق الفنية للتجارة

في العقد الأخير، باتت التجارة أكثر عولمة. وقد ساهم إلغاء الرسوم الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة التجارة العالمية في تسريع وتيرة التوسّع هذه. ولكن هذا التطور ركّز على عوائق أخرى تعترض التجارة الدولية ذلك أن متطلبات المنتجات الوطنية و/أو إجراءات تقييم المطابقة غير المتوافقة بين الدول تعقد الأعمال التجارية وتزيد لها كلفة. وتُعرف عوائق التجارة المشكّلة بفعل الاختلافات القائمة في متطلبات المنتجات التقنية الإلزامية بالعوائق الفنية للتجارة (TBT).

يمكن تفسير الاختلافات القائمة في المتطلبات الفنية بين الدول بمجموعة من العوامل شأن التقاليد الوطنية، والأنظمة التقنية والبنية التحتية المحلية السائدة، والحاجات المناخية أو البيئية. وغالباً ما يدعو غياب الثقة في الكفاءة الفنية للهيئات المانحة للشهادات والتفتيش والاختبار في الدول المصدرة إلى إعادة إخضاع المنتجات المستوردة للاختبار والمصادقة.

مبدئياً، تتوفر طريقتان للحد من العوائق الفنية للتجارة: التنسيق واتفاقيات الاعتراف المتبادل أو مزيجاً من هاتين التقنيتين.

التنسيق يعني أن الدول تجانس تشريعاتها، فتطبق المتطلبات نفسها على دولتين أو أكثر. وغالباً ما يمكن تحقيقه استناداً إلى المعايير الدولية أو المحلية.

بموجب اتفاقيات الاعتراف المتبادل، توافق الدول على المنتجات التي تلبي متطلبات السلامة المعتمدة في دول أخرى. ويمكن تطبيق هذا المسار حتى لو لم تكن المتطلبات الفنية هي نفسها لأنه يُفترض بالمنتجات أن تلبي مستويات معادلة من السلامة. وفي هذا السياق، تبرم هذه الاتفاقيات لإرساء الاعتراف المتبادل بنتائج تقييم المطابقة بين الدول.

إلا أنه لا يمكن للمرء أن يتغاضى كلياً عن دور العوائق الفنية في حماية الصناعة المحلية. فلدى تطبيق متطلبات فنية غير موحدة، ينبغي تكييف السلع المنتجة في دول أخرى وفقاً للمتطلبات الخاصة بالدولة المستوردة، مما يزيد من تكلفتها. وقد تكون متطلبات إعادة الاختبار المحلية وسيلة لاستحداث قاعدة ومصدر دخل لهيئات تقييم المطابقة المحلية. أما العائق الذي قد يبرز على المدى الطويل فيتمثل بتدني تنافسية الصناعة المحلية وازدياد ثمن السلع للمستهلكين.

نظراً إلى أهمية المشكلة، يسعى المجتمع الدولي إلى بذل الجهود على المستويين العالمي والإقليمي للحد من العوائق الفنية للتجارة.

٢.٢ اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية للتجارة

على الصعيد العالمي، تعد منظمة التجارة العالمية من أبرز المنظمات المعنية بالعوائق الفنية للتجارة. ويجري لبنان حالياً مفاوضات الانضمام إلى هذه المنظمة، مما يحتم استعداده للالتزام بمتطلباتها.

ينطوي نظام منظمة التجارة العالمية على عدد كبير من الاتفاقيات التي تشمل السلع والخدمات والملكية الفكرية. وكعضو في المنظمة، تحرص كل دولة على احترام القواعد الواردة في هذه الاتفاقيات.

وترمي اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية للتجارة إلى تقليص

العوائق الفنية وتسهيل التجارة الدولية بإرساء مبادئ وموجبات وحقوق أساسية تفرضها على أعضائها. وتشمل المبادئ التي تقوم هذه الاتفاقية عليها التشريع الفني، التقييس، تقييم المطابقة، الاعتماد، علم القياس، وغيرها.

الواقع أن الاتفاقية حول العوائق الفنية للتجارة تفرّق بوضوح بين القواعد الفنية والمواصفات. فتحدد القواعد الفنية على أنها وثائق تنطوي على خصائص المنتجات أو المسارات وطرق الإنتاج المرتبطة بها بما في ذلك الشروط الإدارية المطبّقة حيث يكون الالتزام بها إلزامياً. وقد تشمل أو تُعنى حصرياً بمتطلّبات المصطلحات، الرموز، التوضيب، وضع العلامات، واللصاقة. كما تنطبق على المنتجات أو المسارات وطرق الإنتاج المرتبطة بها.

تصدر القواعد الفنية على أنها قوانين أو مراسيم وقرارات حكومية أو وزارية ينبغي تطبيقها لحماية سلامة المواطنين وصحتهم والبيئة التي يعيشون فيها. ولا بدّ من إعدادها بأسلوب شفاف على أن تحدد بوضوح تام حقوق المشغلين الاقتصاديين والأفراد والموجبات الواقعة عليهم وألا تعتمد التمييز ضد المنتجات المستوردة. ولا يجوز لإجراءات تقييم المطابقة إقامة حواجز غير ضرورية تعترض التجارة العالمية على أن تطبّق بالتساوي على المنتجات المحلية والمستوردة. وفي هذا الإطار، تشجّع اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية للتجارة اعتماد المتطلّبات الفنية الواردة في القواعد الفنية الوطنية على المواصفات الدولية.

أما المواصفات فتحدد على أنها وثائق تؤمن، للاستخدام العام والمتكرر، القواعد والتوجيهات أو خصائص المنتجات أو المسارات وطرق الإنتاج المرتبطة بها التي لا يكون الالتزام بها إلزامياً. إلا أنه يمكن للمواصفة أن تصبح إلزامية إذا ما اعتبرت متطلّبات فنية مطبّقة في القواعد الفنية.

على الصعيد الوطني، تتولى هيئة مستقلة للتقييس وضع المواصفات بالتعاون مع كل أصحاب المصالح المعنيين (الصناعيين، التجار، الاتحادات العمالية، المستهلكين، السلطات، الجامعات، إلخ.) بالتساوي. ويتوجّب على هيئة التقييس تطبيق اتفاقيات

العوائق الفنية للتجارة ولا سيما "قواعد الممارسات الصالحة لإعداد المواصفات واعتمادها وتطبيقها" المشار إليها في الاتفاقية. وقد حرص مشروع القانون اللبناني حول المواصفات على احترام هذه المبادئ والقواعد وتنفيذها.

للمحوّل دون نشوء عوائق فنية جديدة للتجارة، يتعيّن على أعضاء منظمة التجارة العالمية إبلاغ الدول الأعضاء الأخرى بمشاريع القواعد الفنية كافة قبل إصدارها لمنحها فرصة التعليق عليها. ويفترض بالدولة المبلّغة أن تأخذ التعليقات التي تلقتها بعين الاعتبار لدى إصدار النسخة النهائية من القواعد.

٢.٣ اتفاقيات الاعتراف المتبادل

يواجه المصدرون عدة مصاعب أبرزها تكلفة الاختبارات و/أو منح الشهادات المتعددة للمنتجات الباهظة. إلا أنه يمكن تقليص هذه التكاليف بتقييم مطابقة المنتجات في الدولة المصنّعة، فتكون النتائج مقبولة في الدولة المستوردة. وبموجب اتفاقيات الاعتراف المتبادل، توافق الدول على قبول نتائج بعضها البعض في مجال إجراءات تقييم المطابقة.

الواقع أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية للتجارة تشجّع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الدخول في مفاوضات مع أعضاء آخرين بهدف تحقيق القبول المتبادل لنتائج تقييم المطابقة. وبالتالي، يعدّ وجود درجة عالية من الثقة في هيئات الاختبار ومنح الشهادات مطلباً أساسياً لحسن سير اتفاقية الاعتراف المتبادل. ولهذا السبب، تدرك هذه الاتفاقية أن الاستشارات المسبقة قد تكون ضرورية للتوصل إلى تفاهم متبادل مرضٍ حيال كفاءة هيئات تقييم المطابقة وتفيد بأن توافق هيئات تقييم المطابقة للمواصفات أو الإرشادات الدولية المناسبة قد يدل على الكفاءة الفنية الملائمة وأن الاعتماد قد يشكل أداة للتحقق من المطابقة.

أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات للاعتراف المتبادل مع عدة دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، ونيوزيلندا، واليابان، وغيرها علماً بأنه يقدّم نسخة خاصة منها إلى الدول التي يرتبط معها باتفاقية شراكة وهي "اتفاقية تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية" (ACAA).

يهدف إبرام اتفاقية تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية (ACAA) في بعض القطاعات إلى تسهيل نفاذ المنتجات الصناعية من الدولة الشريكة إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي والعكس صحيح أيضاً. وبعد إبرام هذه الاتفاقية، تستطيع الدولة الشريكة أن تعيّن هيئات لتقييم المطابقة (الهيئات المكلفة) وفقاً لتشريعات الاتحاد الأوروبي. ويمكن المصادقة على المنتجات المشمولة في الاتفاقية في الدول الشريكة وتأمين دخولها الاتحاد الأوروبي من دون أي اختبار إضافي وأي إجراءات لتقييم المطابقة، كما يمكن للمنتجات الأوروبية دخول سوق الدول الشريكة بحرية. ويقتضي إرساء ترتيب من هذا النوع التقارب الكامل والتنفيذ الناجز للتشريعات الأوروبية حول المنتجات في القطاعات التي تغطيها الاتفاقيات على أن يتم إعداد هيكليات داعمة شأن التقييس، والاعتماد، وعلم القياس. وقد باشر لبنان والاتحاد الأوروبي التحضير لمفاوضات حول اتفاقية تُعنى بتقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية " (ACAA) تغطي ميادين الأدوات الكهربائية، ومواد البناء، ومعدات الضغط.

٣. تنسيق المتطلبات الفنية في الاتحاد الأوروبي

لطالما شكّلت حرية حركة السلع أحد الأركان الأساسية الأربعة في الاتحاد الأوروبي. ولتسهيل هذه الحركة بين الدول الأعضاء وتذليل كل العقبات التي قد تعترضها، لجأ الاتحاد الأوروبي إلى تنسيق القواعد الفنية كإحدى أدواته المبدئية. وترد المتطلبات المشتركة في توجيهات الاتحاد الأوروبي التي يفترض بدوله الأعضاء إدراجها في تشريعاتها الوطنية.

٣.١ "النهج القديم"

عندما باشر الاتحاد الأوروبي بتنسيق التشريعات حول المنتجات بين الدول الأعضاء، كانت التوجيهات توضع بأسلوب تقليدي. لذا، بات يشار اليوم إلى هذه الطريقة بـ "النهج القديم".

كان كل توجيه يُعنى بتنظيم نوع معيّن من المنتجات شأن عدّادات الناكسي الميكانيكية أو موازين الحرارة الزئبقية. كما كانت متطلبات المنتجات الفنية مفصّلة

جداً وتحتاج إلى التحديث باستمرار نظراً إلى التطور التقني الدائم. وبسبب مسار التحديث البطيء هذا، كانت التوجيهات تعتبر قديمة الطراز في معظم الأحيان.

لم تكن متطلبات تقييم المطابقة تحظى بصياغة مفصلة ولم تكن التوجيهات تنص على أي متطلبات من حيث الجودة أو الكفاءة موجهة إلى هيئات تقييم المطابقة في الدول الأعضاء، مما سمح لهذه الدول بتعيين الهيئة الوطنية لتقييم المطابقة الخاصة بها بحرية.

كانت التوجيهات عادة اختيارية. إذ تستطيع الدول الأعضاء تطبيق متطلبات مغايرة على الصعيد الوطني طالما أنها لا ترفض نفاذ المنتجات الملتزمة بالتوجيه إلى السوق. وبالتالي، يحق للمصنّع الذي يتبع التوجيه دخول أسواق كل الدول. ولكن المشكلة تكمن في إمكانية تطبيق عدة متطلبات مختلفة في الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى تقسيم السوق. نجح النظام في بعض القطاعات شأن صناعة السيارات والأدوية الصيدلانية ولكنه فشل في غيرها. ولا تزال عدة توجيهات من النهج القديم نافذة اليوم شأن التوجيهات الخاصة بالمركبات المتحركة.

٣.٢ "النهج الجديد" لتنظيم المنتجات

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، قرر الاتحاد الأوروبي تسريع إنجاز السوق الداخلية في أوروبا بغية ضمان حرية حركة السلع بدءاً من العام ١٩٩٢. ولهذا، كان من الضروري إلغاء كل العوائق الفنية للتجارة بين الدول الأعضاء ذلك أن الاختلافات القائمة بين القوانين والمواصفات وإجراءات تقييم المطابقة الوطنية قد صعّبت عملية التجارة وزادتها كلفة وإثارة للنزاع. فقد أثبتت التقنية التشريعية في النهج القديم عدم فعاليتها. ولتسريع المسار، تم اعتماد تقنية تشريعية واستراتيجية جديدة.

أعدَّ النهج الجديد لتنسيق متطلبات المنتجات من حيث الصحة، والسلامة، والبيئة، وغيرها من العناصر التي تصب في المصلحة العامة في كل الدول المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي في رزمة تشريعية واحدة. وقد أثبتت هذه الطريقة التشريعية نجاحها. وفي نهاية العام ٢٠٠٧، أدرج ٢١ توجيهاً في النهج الجديد (يرد في الملحق ١) تغطي جزءاً كبيراً من المنتجات الصناعية التي يُتاجر بها في أوروبا.

يُطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفيذ التوجيهات باعتماد قوانين منسقة جديدة. وغالباً ما تكون هذه التوجيهات منسقة بالكامل بمعنى أنه يفترض بالمتطلبات نفسها أن تنطبق على الدول الأعضاء كافة. فلا يُسمح لأي دولة بفرض متطلبات أكثر صرامة من تلك المنصوص عليها في التوجيهات. ونتيجة لهذا التدبير، ينبغي أن يكون أي منتج يطرح في سوق إحدى الدول الأعضاء مسموحاً به في أسواق الدول الأعضاء الأخرى فيما يتوجب على الدول الأعضاء كافة حظر المنتجات غير المطابقة للمتطلبات المنسقة من أسواقها.

ويقوم النهج الجديد على عنصر أساسي آخر هو أن موافقة السلطات العامة غير مطلوبة قبل طرح المنتج في السوق أو وضعه قيد الخدمة. فيمنح المصنّع الثقة كما المسؤولية الكاملة لي طرح المنتجات المطابقة للمتطلبات الإلزامية فقط.

واليوم، بات يمكن طرح منتجات تلبي متطلبات التوجيهات في سوق أي دولة من الدول الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي. وينطبق هذا الوضع أيضاً على الدول التي اختارت توحيد تشريعاتها مع الاتحاد الأوروبي شأن الدول المنتمية إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) (إيسلندا، ليشتنشتاين، النرويج) وسويسرا. وبما أن عدداً أكبر من الدول خارج أوروبا مثل دول أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط تسعى إلى تنسيق تشريعات منتجاتها مع الاتحاد الأوروبي، فمن شأن المنتجات الملتزمة بهذه التوجيهات أن تتمكن من النفاذ إلى هذه الأسواق أيضاً في المستقبل.

٣.٣ المتطلبات الأساسية

تبيّن أن تنسيق القوانين الخاصة بكل منتج وتنظيمها مع المتطلبات الفنية المفصلة يندرج في عداد المهام المستحيلة. ويقتضي النهج العملي الجديد تنظيم مجموعات واسعة من المنتجات في كل توجيه - شأن كل الآلات أو كل الأدوات الكهربائية. فتوضع المتطلبات الفنية بشكل عام نسبياً ولكنها تقتصر على المتطلبات الضرورية لحماية الصحة، والسلامة، والبيئة، وغيرها من مظاهر المصلحة العامة. وبالتالي، لا تعالج المتطلبات الأساسية مظاهر أخرى من المنتجات لترى ما إذا كانت الآلة مناسبة

لمهامها فيما تترك المظاهر المرتبطة بالجودة لتقييم المستخدمين النهائيين أو المستهلكين.

مثل عن المتطلبات الأساسية حول الإنارة في توجيه الآلات (EC/37/1998)

الإنارة

لا بدّ للمصنّع من أن يؤمن الإنارة المناسبة لتنفيذ العمليات المطلوبة لأن غيابها قد يتسبب بالمخاطر بالرغم من الإنارة المعتدلة المحيطة. ولا بدّ له أيضاً من أن يضمن غياب الظلال والانبهار المزعج والآثار الستروبوسكوبية الخطرة التي قد تنجم عنها وأن يزود الأجزاء الداخلية التي ينبغي معاينتها وضبطها وصيانتها بشكل دائم بالإنارة المناسبة.

ترمي "المتطلبات الضرورية" إلى القضاء قدر المستطاع على المخاطر، والحوادث، والأضرار التي تصيب الصحة علماً بأنها تركز أحياناً على مظاهر أخرى شأن حماية البيئة. وقد تطرح المنتجات في السوق وتوضع قيد الخدمة إذا ما كانت متوافقة مع المتطلبات الضرورية المطبّقة.

تحدد المتطلبات الضرورية النتائج التي ينبغي بلوغها ولكنها لا توضّح الحلول التقنية لها أو تلحظها. وتسمح هذه المرونة للمصنّعين باختيار طريقتهم الخاصة لبلوغ المتطلبات كما بمواكبة التقدّم التكنولوجي في تكييف تصميم المواد والمنتجات. وبالتالي، ليس من الضروري تكييف التوجيهات مع التكنولوجيا المتغيرة باستمرار.

وعلى صعيد آخر، تقع بعض المسؤوليات على عاتق المصنّعين. فلا بدّ من تطبيق المتطلبات الأساسية ارتباطاً بالمخاطر الملازمة لأحد المنتجات، ما يعني أن المصنّع يحتاج إلى تحليل المخاطر ليحدد المتطلبات الأساسية المطبّقة على المنتج. وينبغي توثيق هذا التحليل وضمه إلى الوثائق الفنية.

إلا أن التوجيهات لا تميّز بين المصنّعين الأوروبيين ومصنّعي الدول الأخرى. فلا بدّ لكل المنتجات من أن تلبّي، بغض النظر عن منشئها، كل المتطلبات الضرورية المناسبة قبل طرحها في سوق الاتحاد الأوروبي.

ينطبق أكثر من توجيه على عدة منتجات. فتخضع الآلة المزودة بالتجهيزات الكهربائية للضبط بموجب توجيه الآلات وتوجيه الأدوات الكهربائية على حد سواء. وينبغي تحليل كل المتطلبات الضرورية من التوجيهين وتحقيق الالتزام بهما.

٣,٤ المواصفات المنسقة

مع أن المتطلبات الإلزامية ترد ضمن المتطلبات الضرورية، إلا أن المواصفات تؤدي دوراً مهماً في النهج الجديد. وتدعى المواصفات التي تدعم التشريع حول سلامة المنتجات الأوروبية مواصفات منسقة. وتتولى هيئات التقييس الأوروبية (اللجنة الأوروبية للتقييس CEN، اللجنة الأوروبية الكهروتقنية للتقييس CENELEC، المعهد الأوروبي لمواصفات الاتصالات ETSI) وضعها بناء على تفويض من المفوضية الأوروبية. وتعالج المواصفات المنسقة المتطلبات الأساسية لتوجيهات النهج الجديد موضحة طريقة واحدة على الأقل لتلبية الضرورية منها تقنياً.

الجدير بالذكر أنه يتم إعداد المواصفات المنسقة بطريقة شفافة تماماً كما المواصفات الأخرى والتعامل معها على أنها وثائق توافقية تصاغ بالاشتراك مع أصحاب المصالح شأن الصناعيين، والتجار، والمستهلكين، والجامعيين، والسلطات العامة على قدم من المساواة. وعندما يكون ملائماً، تنسق المواصفات الأوروبية مع المواصفات الدولية المماثلة.

ما إن يتم إنجاز المواصفة وتلبية شروط تفويض المفوضية الأوروبية حتى تنشر المفوضية إشعاراً بإنجازه في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي. وما إن يصدر الإشعار حتى تمنح المواصفة افتراض المطابقة. وإذا طبق المصنّع مواصفة منسقة على تصميم السلعة و/أو إنتاجها، فلا بدّ من أن تكون هذه السلعة مطابقة للمتطلبات الضرورية للتوجيه.

إن اتباع المواصفات المنسقة طوعي ولكنها تمنح افتراض الالتزام بالمتطلبات الأساسية.

تتولى هيئات التقييس الأوروبية وضع المواصفات المنسقة بناء على تفويض من المفوضية الأوروبية.

إن المواصفات المنسّقة طوعية من حيث تحديدها تماماً كالمواصفات العامة التي توضع وفقاً لمبادئ دولية. فيستطيع المصنّع تطبيق المواصفة المنسّقة مباشرة أو اتباع مواصفة أخرى (مثلاً، الدولية أو اللبنانية) لتلبية المتطلّبات الأساسية. ويكمن الاختلاف الجوهرى في افتراض إلزام المصنّع بالمتطلّبات الأساسية لدى استخدامه مواصفة منسّقة. لذا، يعتبر معظم المصنّعين أن اتباع المواصفات المنسّقة أكثر مناسبة يفرض اللجوء إلى مواصفة غير منسّقة مسؤوليات إضافية على المصنّع. فمن شأن تطبيق مواصفات أخرى أن يلقي عبء إثبات تلبية المنتج للمتطلّبات الأساسية على عاتق المصنّع. وقد يؤمن عبء الإثبات هذا ملف المصنّع الفنّي، أو توظيف طرف ثالث (مستشار، مختبر، إلخ)، أو مزيج من الاثنين.

٣,٥ النهج الشامل لتقييم المطابقة

في أوائل تسعينيات القرن العشرين، استُكمل النهج الجديد بسياسة أوروبية جديدة تُعنى بتقييم المطابقة وتدعى "النهج الشامل لمنح الشهادات والاختبار".

مع أن العوائق الفنية للتجارة تعود إلى أنظمة تقييم المطابقة المختلفة بين الدول وغياب الثقة في أنظمة الدول الأخرى، ولكن النهج الشامل يسعى إلى إرساء نظام موحد ومضبوط الجودة لتقييم المطابقة من شأنه أن يخلق الثقة بين الدول الأعضاء. ويمكن تطبيقه لدى تقييم المطابقة الإلزامية والطوعية على حد سواء. وهذه مبادرة ضرورية لإنشاء سوق داخلية تعمل بشكل جيد.

لدعم النظام، أُدرجت مواصفات تقييم المطابقة في سلسلة المواصفات الأوروبية EN 45000-series التي استبدلت في غضون ذلك بسلسلة 17000-series من المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية ISO/IEC 17000-series. ومن شأن النهج الشامل أن يمنح حوافز قوية للمصنّعين ليطبّقوا أنظمة إدارة الجودة وفقاً لمعيار الأيزو ISO 9000 وأن تروّج لإنشاء هيئات اعتماد وطنية تتولى رعاية ضبط الجودة ضمن هذا النظام.

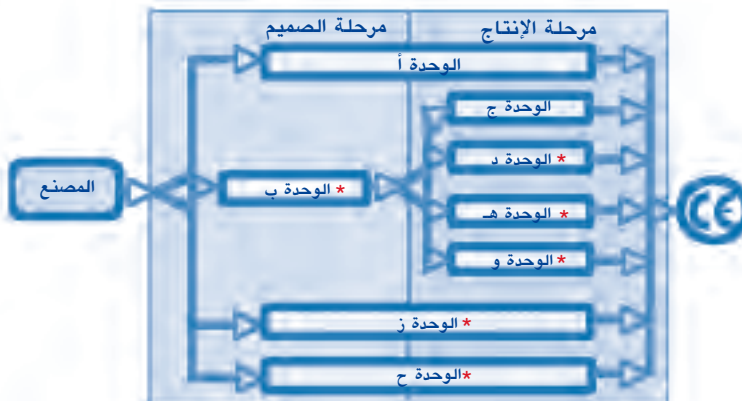
مع أن النهج الشامل أعدّ أولاً لدعم النهج الجديد، إلا أنه اكتسب مجالاً أوسع للتطبيق. وعلى سبيل المثال، ينص تشريع الاتحاد الأوروبي حول المواد الغذائية على ضرورة اعتماد المختبرات التي تتولى اختبار الأغذية وفقاً لمواصفات المختبرات الدولية (ISO/IEC 17025). كذلك، تنص التوجيهات حول المركبات المتحركة على ضرورة تولى هيئات تطبّق المواصفة نفسها إجراء الاختبارات.

تعتمد غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم إلى تطبيق مبادئ النهج الشامل أكثر فأكثر على أنظمة تقييم المطابقة المحلية غير المنسّقة. وعلى سبيل المثال، تتولى هيئات مستقلة معتمدة للمواصفات المطبّقة إجراء المعاينات الدورية الإلزامية للمصاعد أو التحقق من أدوات القياس في عدة دول.

تجسّد النهج الشامل بقرارين: قرار الوحدات (93/465/EEC) والتنظيم حول علامة المطابقة الأوروبية CE (93/68/EEC).

٣,٦ إجراءات تقييم المطابقة

يدل تقييم المطابقة في توجيهات النهج الجديد على مسارات يحدّد عبرها الالتزام بالمتطلبات الأساسية. وفي قرار الوحدات الصادر في العام ١٩٩٣ (93/465/EEC)، تم وصف ثمانية إجراءات مختلفة وموحّدة لتقييم المطابقة وقد استخدمت في توجيهات النهج الجديد (لمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة الملحق ٢) وغالباً ما يُشار إليها بالوحدات.



* تقتضي تدخل هيئة مكلفة

إن مرحلتي تصميم السلعة وإنتاجها مشمولتان إما في إحدى الوحدات أ، ز، أو ح، وإما في مزيج من الوحدة ب مع إحدى الوحدات ج، د، هـ، أو و.

بموجب الوحدة أ "الضبط الداخلي للإنتاج" (المعروفة أيضاً بالتصريح الذاتي للمصنّعين)، يُسَمَح للمصنّع بإجراء تقييم المطابقة بأكمله بشكل مستقل. إلا أن كل الوحدات الأخرى (باستثناء الوحدة ج) تقتضي تدخل هيئة ثالثة لتقييم المطابقة (هيئة مانحة للشهادات، أو هيئة تفتيش، أو مختبر) تُعرَف بالهيئة المكلفة.

كذلك، تنطوي كل الوحدات على متغيّرة أكثر صرامة (في الواقع، تتوفر ١٦ وحدة).

تقوم الوحدات د، هـ، و ح على تطبيق نظام إدارة الجودة وتقتضي أن يكون المصنّع قد اعتمد نظام الأيزو ISO 9000 لإدارة الجودة الذي يحظى بمصادقة هيئة مكلفة، مما يساعده على تلبية الموجبات المستندة إلى التوجيهات بالاضافة إلى حاجات السوق والزبائن. وهذه ميزة مفيدة لأي مصنّع استثمر في أنظمة إدارة الجودة.

لا يمكن تطبيق كل الوحدات على كل توجيهه. فقد يلجأ التوجيه إلى الاختيار ويصف مدى محدوداً من إجراءات تقييم المطابقة القابلة للتطبيق بموجبه. وتعتمد الخيارات على نوع المنتجات، وطبيعة المخاطر المعنية، والبنية التحتية الاقتصادية لأحد القطاعات، إلخ.

عادةً ما تُوفّر التوجيهات للمصنّعين إمكانية استخدام أكثر من إجراء واحد لبرهنة المطابقة. وتقع عليهم مسؤولية اختيار الإجراء الذي يرغبون في استخدامه. وعلى سبيل المثال، قد ينتقي المصنّع الذي حصل على شهادة نظام إدارة الجودة المستند إلى معيار الأيزو ISO 9000 الوحدة ح فيما قد يبدو مزيج الوحدتين ب و ج أكثر مناسبة للمصنّع الصغير.

يمكن للتوجيهات أن تصف وحدات مختلفة لمجموعات مختلفة من المنتجات المشمولة في التوجيه نفسه استناداً إلى الاختلافات بين المخاطر النموذجية. وعلى سبيل المثال،

يورد توجيه الآلات في أحد الملاحق الآلات العالية المخاطر التي يفترض بطرف ثالث تقييمها بشكل دائم فيما يكون تصريح المصنّعين (الوحدة أ) كافياً للآلات المتدنية المخاطر. فضلاً عن ذلك، أحياناً ما تصنع التوجيهات الفرق حيال اتباع مواصفة منسّقة أو لا. فيمكن تطبيق تصريح المصنّعين (الوحدة أ) على الألعاب المصمّمة والمنتجة بالتوافق مع مواصفة منسّقة. وإلا، يفترضُ بهيئة مكلفة تقييم الألعاب.

تغطي إجراءات تقييم المطابقة المشمولة في النهج الجديد مرحلتي تصميم السلع وإنتاجها.

تحدّد توجيهات النهج الجديد المناسبة إجراءات تقييم المطابقة المنسّقة (الوحدات) التي يمكن تطبيقها على المنتجات المضبوطة بالتوجيه المعني.

يختار المصنّع الإجراء الذي ينبغي تطبيقه ويحدد ما إذا كان يقدم أكثر من خيار واحد.

يحظى المصنّعون الذين طبّقوا نظام إدارة الجودة وفقاً لمعيار الأيزو ISO 9000 المصادق عليه من هيئة مكلفة بفائدة واضحة من استخدام هذا النظام.

٣,٧ الوثائق الفنية وتصريح المجموعة الأوروبية بالمطابقة

قبل طرح أي منتج في السوق، يتوجب على المصنّع إعداد ملف تقني على أن تكون الوثائق الواردة فيه كافية لتبرهن أنه يلتزم بمتطلبات التوجيه و/أو التوجيهات المناسبة. المحتويات المحددة للوثائق الفنية منصوص عنها في التوجيهات المناسبة. وكقاعدة عامة، يفترض بالوثائق أن تشمل تصميم المنتج، ومسار تصنيعه، وعمله.

وقبل طرح المنتج في السوق أيضاً، لا بدّ للمصنّع من أن يعدّ تصريح المطابقة الذي يصرّح بموجبه بأن هذا المنتج يلبي متطلبات التوجيه و/أو التوجيهات المطبّقة.

المحتويات الأساسية لتصريح المجموعة الأوروبية بالمطابقة

- اسم المصنّع وعنوانه، أو اسم ممثله المفوض الذي يصدر التصريح وعنوانه.
- تحديد المنتج (الاسم، والنوع، أو رقم النموذج، وأي معلومات إضافية مناسبة بشأن رقم المجموعة أو الدفعة أو الرقم التسلسلي، ومصادر الأصناف وأرقامها).
- كل الشروط المناسبة التي يلتزم المنتج بها، والمواصفات المرجعية أو أي وثائق معيارية أخرى (سُان المواصفات والقواعد الفنية الوطنية) على أن تكون محددة بطريقة دقيقة وكاملة وواضحة.
- كل المعلومات الإضافية المطلوبة (سُان الدرجة والفئة) حيثما تنطبق.
- تاريخ إصدار التصريح؛ التوقيع والعنوان وأي علامة معادلة للشخص المفوض.
- البيان الذي يشير إلى أن التصريح صادر تحت مسؤولية المصنّع وحده وممثله المفوض عند الضرورة.

يحتفظ المصنّع بالملف الفني وتصريح المطابقة لمدة عشرة أعوام عادة على أن يسلمهما إلى السلطات المختصة عند الطلب. وتقتضي بعض التوجيهات (سُان الآلات، والطائرات الترفيهية، والمصاعد) إرفاق كل منتج بتصريح المطابقة.

٣.٨ علامة المطابقة الأوروبية CE

قبل طرح أي منتج منظم بموجب توجيهات النهج الجديد في السوق أو وضعه قيد الخدمة، يتعيّن على المصنّع إلصاق علامة المطابقة الأوروبية CE عليه. وينطبق هذا التدبير بالتساوي أكان المصنّع في الاتحاد الأوروبي أو في بلد ثالث. وبإلصاق علامة المطابقة الأوروبية CE، يصرّح المصنّع بأن المنتج يلتزم بمتطلبات النهج الجديد المطبقة وبأنه نجح في تطبيق إجراءات تقييم المطابقة الموصوفة. وإذا كان المنتج يخضع لعدة توجيهات من النهج الجديد، فلا بدّ من أن يشير المصنّع بوضع العلامة إلى التزامه بكل هذه التوجيهات.

ينبغي لصق علامة المطابقة الأوروبية CE بعلو أدنى من ٥ مم بشكل واضح ومقروء ويتعدّد محوه على المنتج. وفي ظل الظروف المحددة، يمكن إلصاقها على الرزمة أو

الوثائق المرفقة بها إذا ما نص التوجيه على ذلك.
وإن كانت الهيئة المكلفة مشاركة في مرحلة ضبط الإنتاج (الوحدات د إلى ح) وفقاً للتوجيهات المنطبقة، فلا بدّ من أن يرد رقم تحديدها على ملصق علامة المطابقة الأوروبية CE.

ينبغي أن تكون علامة المطابقة الأوروبية CE على الشكل التالي:



٣,٩ الهيئات المكلفة

يمكن للمصنّع أن يطبّق التصديق الذاتي على معظم المنتجات الواقعة ضمن نطاق توجيهات النهج الجديد (الوحدة أ). إلا أن عدة منتجات تتطلب تدخل هيئة ثالثة لتقييم مطابقتها. وينطبق هذا الوضع عندما يصف التوجيه لجوء الطرف الثالث (الوحدة ب) إلى معاينة المجموعة الأوروبية للنماذج و/أو عندما يكون من الضروري أن يعتمد طرف ثالث إلى التحقق من المنتج، أو الإنتاج، أو نظام إدارة الجودة (الوحدات د، هـ، و، ز، ح). وتدعى هيئات تقييم المطابقة التي تنفّذ هذه المهام بموجب توجيهات النهج الجديد الهيئات المكلفة.

إن الهيئات المكلفة هي مختبرات وهيئات مانحة للشهادات وهيئات تفتيش مستقلة تختارها وتعيّنها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مهام تقييم المطابقة المحددة في التوجيهات. كذلك، يحق للدول غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي والتي أبرمت اتفاقيات اعتراف متبادل معه شأن اتفاقية تقييم مطابقة وقبول المنتجات الصناعية (ACAA) بتعيين هيئات مماثلة.

تتولى حكومة إحدى الدول الأعضاء تقييم الهيئات المكلفة واختيارها مع الإشارة إلى انتفاء الحدود المفروضة على عدد الهيئات التي يمكن تكليفها طالما أنها تلبي المتطلبات كما الموجبات الواقعة على الدول الأعضاء لتعيين الهيئات المكلفة. وقد تكون هيئات قانونية خاصة أو عامة على أن تخضع لسلطة الدولة المكلفة.

ينبغي أن تتمتع الهيئات المكلفة بالموصفات الضرورية لتلبية متطلبات الاختبار و/أو منح الشهادات المنصوص عليها في التوجيه المحدد. ولا يفترض بها أن تكون مختصة تقنياً وقادرة على تنفيذ إجراءات تقييم الامتثال المحددة وحسب، بل أن تتحلى أيضاً بالمعرفة الشاملة بالتوجيهات والتشريعات المناسبة. كذلك، يتوجب عليها أن تبرهن عن استقلاليتها ونزاهتها وأمانتها. وهذا يعني من بين أمور أخرى أنه لا يجوز للهيئة المكلفة أن تقدم الاستشارة أو النصح إلى المصنّع حول تصميم المنتجات التي تقيم مطابقتها.

ذكر التوجيهات المواصفات الدنيا التي يتوجب على الهيئات المكلفة تليتها. إلا أنه عملياً، باتت سلسلة 17000 من المنظمة الدولية للتقييس واللجنة الدولية الكهروتقنية ISO/IEC 17000-series تشكل الوثائق المرجعية التي يستخدمها معظم الدول الأعضاء لتقييم الهيئات المكلفة. فضلاً عن ذلك، تستند غالبية الدول الأعضاء اليوم إلى هيئات الاعتماد الوطنية فيها لتقييم الكفاءة الفنية واستقلاليتها ونزاهتها. وبمجرد اعتماد هيئة للمواصفة المناسبة، تتم تلبية مواصفات الهيئة المكلفة.

سلسلة مواصفات الأيزو ISO 17000 المناسبة لتقييم الهيئات المكلفة			
هيئات التفتيش	المختبرات	هيئات مانحة للشهادات	
ISO/IEC 17011	ISO/IEC 17011	ISO/IEC 17011	معايير هيئات الاعتماد
ISO 17020	ISO 17025	ISO/IEC Guide 65 ISO/IEC 17021 ISO/iec 17024	المعايير التشغيلية

لا بدّ للدولة العضو المكلفة من أن تتحقق من الهيئات المكلفة باستمرار لتضمن تلبيةها لمواصفات التكليف. وعملياً، تتبع أساليب المراقبة وإعادة التقييم الواردة ضمن نظام الاعتماد. وإذا لم تتمكن إحدى الهيئات من تلبية المتطلبات ، فلا بدّ من سحب التكليف على الفور.

يمكن تكليف الهيئة بكل الوحدات الواردة في التوجيه أو عدة منها. وينبغي أن تكون على الأقل قادرة على تنفيذ كل الإجراءات ضمن وحدة كاملة، مما يعني استحالة تقسيم الوحدة إلى أجزاء فرعية. ومن شأنّ التعيين أن يوضّح أنواع المنتجات المشمولة في التوجيه التي كُلفت الهيئة من أجلها. ولكن إطار المنتجات في معظم التوجيهات واسع جداً، فلا يمكن لهيئة واحدة أن تملك الكفاءة الفنيّة لتقييم المطابقة لأنواع المنتجات المنظّمة بموجب التوجيه كافة.

باتت الهيئات المكلفة تُبلّغ إلكترونياً إلى المفوضية الأوروبية. ويخصّص رقم تحديد فريد لكل منها. وتورد قاعدة البيانات الشاملة للمؤسسات المكلفة والمعينة في النهج الجديد (NANDO) كل الهيئات المكلفة مسلّطة الضوء على التوجيهات والوحدات والمنتجات المغطاة. ويمكن النفاذ إلى قاعدة البيانات هذه عبر الإنترنت على النحو التالي: (<http://ec.europa.eu/enterprise/newapproach/nando/>).

لتوحيد نشاطات تقييم الهيئات المكلفة، يتم إنشاء جماعات تُعنى بالتنسيق بين توجيهات النهج الجديد. فتضطر الهيئات للمشاركة في عمل التقييم الأوروبي.

غالباً ما تكون الهيئات المكلفة شركات خاصة تتنافس وتحدد نفقاتها. فتكون حرة في تقديم خدمات تقييم المطابقة لأي مشغل اقتصادي يقع داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه. ولتلبية حاجات الزبائن، تقدّم خدمات بموجب عدة توجيهات إلى برامج طوعية تُعنى بتقييم المطابقة شأنّ الشهادات البيئية. ويمكن للمصنّع أن يتوجه إلى إحدى الهيئات الكفيلة بتغطية كل حاجاته من حيث تقييم المطابقة وتوفير الوقت وادخار المال كما يمكن للهيئات المكلفة أن تنفّذ نشاطات وتشغل موظفين في أراضي دول أعضاء أخرى أو دول ثالثة. إلا أنه دائماً ما تصدر هذه الهيئات الشهادات باسمها.

كذلك، قد يتوجه المصنّع الذي يطلب خدمات تقييم المطابقة لمنتج يندرج تحت توجيهات النهج الجديد، إلى أي هيئة مكلفة في أي دولة عضو. ويُفترض بكل الدول الأعضاء قبول نتائج تقييم المطابقة هذه. وينطبق الوضع نفسه على المصنّعين خارج الاتحاد الأوروبي.



الرسم البياني لمفهوم النهج الجديد

٣.١٠ مراقبة السوق

إن الدول الأعضاء ملزمة بتطبيق النهج الجديد. بما أن الموافقات قبل تسويق المنتجات وضوابط الحدود بين الدول الأعضاء غير مسموحة، ينبغي توجيه نشاطات التطبيق نحو المنتجات المطروحة في السوق أو الموضوعة قيد الخدمة، ما يفرض على الدول الأعضاء موجب تنظيم مراقبة السوق وتنفيذها. ولا بدّ للمراقبة من أن تكون فاعلة وشاملة بشكل كافٍ ليسهل اكتشاف المنتجات غير المطابقة وبالتالي حماية صحة المستهلكين والعمّال وغيرهم من المستخدمين وسلامتهم كما مصالح المشغلين الاقتصاديين بالقضاء على التنافسية الجائرة.

يتوجّب على الحكومات تعيين السلطات المسؤولة عن نشاطات مراقبة السوق على أن تزوّدها بالموارد والصلاحيات التي تسمح لها بالمراقبة. ويُفترض بموظفيها أن يتحلوا بالكفاءة التقنية المناسبة والأمانة المهنية الملائمة لتنفيذ واجباتهم في هذا الصدد.

تشمل مراقبة السوق مرحلتين أساسيتين: مراقبة مطابقة المنتجات المطروحة في السوق وبالتالي إجراء الأعمال التصحيحية عند الضرورة.

ينبغي تنفيذ المراقبة بطرق مختلفة:

- زيارات إلى المرافق التجارية والصناعية والمخازن
- تفتيش أماكن العمل حيث توضع المنتجات قيد الخدمة
- أخذ عينات من المنتجات وإخضاعها للمراجعة والاختبار
- ضبط الوثائق والمستندات

لا بدّ للأعمال التصحيحية من أن تكون متناسبة مع مستوى عدم المطابقة. وكنقطة انطلاق، يُمنح المصنّع خيار تأمين مطابقة المنتج. وفي حال فشل تدابير ماثلة أو اعتبارها غير كافية، يفترض بالسلطات المسؤولة امتلاك الصلاحيات لتقييد أو حظر عملية طرح المنتج في السوق. وكعلاج أخير، لا بدّ للسلطات من أن تتمتع بالصلاحيات لطلب سحب المنتج من السوق أو استعادته من المستهلكين أو المستخدمين النهائيين. ولتفعيل مراقبة السوق الداخلية، ينبغي الترويج للتعاون الإداري الوثيق بين السلطات المعنية بمراقبة السوق في الدول الأعضاء ودعمه.

٣.١١ مراجعة النهج الجديد

مع أن النهج الجديد يعتبر ناجح ووسيلة متقدّمة لتوحيد تشريعات المنتجات، إلا أن بعض المشاكل قد تنشأ محتمّة البحث في الوسائل الكفيلة بحلّها. لذا، أُجريت مراجعة لمفهوم النهج الجديد في العام ٢٠٠٣. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، تقدّمت المفوضية الأوروبية بوثيقتين قانونيتين تقترحان تعديلات مهمة وتوجيهات أكثر صرامة من بعض النواحي. وتتولى الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي مناقشة هذه المقترحات حالياً. ولا يُتوقّع التوصل إلى قرار نهائي قبل أواخر العام ٢٠٠٨. ولكن المحصّلة النهائية باتت معروفة نظراً إلى أهمية المبادئ المطروحة.

ومن بين المشاكل التي تمت معالجتها في المراجعة، نذكر غياب التوفيق في تقييم الدول الأعضاء المعيّنة للهيئات المكلفة. فترتكز غالبية الدول على الاعتماد لتخضع الهيئات المكلفة للتقييم الفني، ما يؤدي إلى غياب الثقة في نتائج تقييم المطابقة التي تجريها بعض هذه الهيئات. ويقتضي الحل المقترح تعزيز دور الاعتماد.

وفقاً للتشريعات الحالية السائدة في الاتحاد الأوروبي، ليست الدول الأعضاء ملزمة بإنشاء هيئات اعتماد. فيكمن الاقتراح الجديد حالياً في ضرورة لجوء الدول كافة إلى هيئة اعتماد معترف بها وطنياً. وحدها الدول الصغيرة قد تُعفى من هذه المهمة لتعتمد على الدول المجاورة في هذا الصدد. ولا بدّ من احترام المعايير الدنيا المستندة إلى المواصفات الدولية المطبقة في هيئات الاعتماد، في هيئات الاعتماد الوطنية التي يفترض بها تنفيذ التقييم التقني ومراقبة الهيئات المكلفة في كل الدول.

تعاونت الهيئات الأوروبية للاعتماد على مدى عدة سنوات وعلى أساس طوعي في إطار التعاون الأوروبي للاعتماد (EA). ومن المفترض أن يعترف الاتحاد الأوروبي بهذا التعاون رسمياً بالطريقة نفسها التي اعترف فيها بمنظمات التقييس الأوروبية وأن يمنحه دور إعداد الخطط التي تفرزها تشريعات الاتحاد الأوروبي. فتكون هيئات الاعتماد الوطنية مجبرة على الانضمام إلى التعاون الأوروبي للاعتماد (EA) والمشاركة بفعالية فيه. ومن المتوقع أن يساهم مخطط تقييم النظير الذي يجريه التعاون في توحيد تقييم الهيئات المكلفة ومراقبتها.

إن المتطلّبات الدنيا للهيئات المكلفة أساسية وعامة. ومن المفترض أن تُدرج متطلّبات أكثر صرامةً وتحديداً وتقوم على المواصفات الدولية لهيئات تقييم المطابقة في توجيهات النهج الجديد.

تتمثل المبادرة المهمة الأخرى ضمن إطار عمل المراجعة بمراقبة السوق. فقد أظهرت التجارب في بعض قطاعات المنتجات (شأن الألعاب) تبادل عدد كبير من المنتجات غير المطابقة التي غالباً ما تكون مستوردة في السوق الداخلية في حين أن توجيهات النهج الجديد القائمة تتسم ببعض الإبهام والغموض وتفتقد إلى التنسيق من حيث الموجبات الواقعة على الدول الأعضاء والقاضية بمراقبة السوق بفاعلية، ما يفرض اقتراح موجبات موسّعة وأكثر تحديداً في هذا الصدد. وفي هذا السياق، تكون سلطات الدول الأعضاء مجبرة أيضاً على التعاون بفعالية على الحدود.

تدور الاقتراحات الإضافية حول مسؤولية الموزعين والبائعين بالتجزئة والمستوردين تماماً كما حول تحسين إسناد المنتجات من خلال سلسلة التوزيع.

٣,١٢ المواقع الإلكترونية المرتبطة

دليل المفوضية الأوروبية إلى تطبيق التوجيهات المعتمدة على النهج الجديد والنهج
الشامل الصادر في العام ١٩٩٩

<http://ec.europa.eu/enterprise/newapproach/legislation/guide/index.htm>

القسم المخصّص للمؤسسات في الموقع الإلكتروني للمفوضية الأوروبية حول النهج
الجديد

http://ec.europa.eu/enterprise/newapproach/index_en.htm

قاعدة بيانات المؤسسات المكلفة والمعيّنة في النهج الجديد

<http://ec.europa.eu/enterprise/newapproach/nando/>

لوائح المفوضية الأوروبية للمواصفات المنسّقة الخاصة بالتوجيهات

<http://ec.europa.eu/enterprise/newapproach/standardization/harmstds/reflist.html>

Eur-Lex، النفاذ إلى النصوص الكاملة لكل تشريعات الاتحاد الأوروبي

<http://eur-lex.europa.eu/>

معلومات المفوضية الأوروبية حول مراجعة النهج الجديد

http://ec.europa.eu/enterprise/newapproach/review_en.htm

مواصفات النهج الجديد مع لائحة لمواصفات منسّقة يمكن البحث فيها لكل نوع من
المنتجات

www.newapproach.org/

الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي

<http://europa.eu.int/eur-lex/lex/JOIndex.do?ihmlang=en>

اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول العوائق الفنية للتجارة

www.wto.org/english/tratop_e/tbt_e/tbt_e.htm

الملحق ١: توجيهات النهج الجديد التي تحمل علامة المطابقة الأوروبية CE

موضوع الإرشاد	مرجع الإرشاد
الأجهزة التي تحرق الوقود الغازي	90/396/EEC
المنشآت المصممة لحمل الأشخاص	00/9/EC
مواد البناء	89/106/EEC
التوافق الكهرومغناطيسي	04/108/EC
المعدات والأنظمة الوقائية في الأجواء القابلة للتفجير	94/9/EC
المتفجرات المستخدمة لأهداف مدنية	93/15/EEC
المصاعد	95/16/EC
تجهيزات الجهد المنخفض	2006/95/EC
سلامة الآلات	98/37/EC
أدوات القياس	04/22/EEC
المعدات الطبية القابلة للزرع بشكل فعال في الجسم	90/385/EEC
المعدات الطبية العامة	93/42/EEC
المعدات الطبية الخاصة بالتشخيص الأنبوبي	98/79/EC
غلايات المياه الجديدة المسخنة بالسوائل أو الموائع الغازية (متطلبات الفعالية)	92/42/EEC
أجهزة الوزن غير الآلية	90/384/EEC
تجهيزات الحماية الشخصية	89/686/EEC
معدات الضغط	97/23/EC
التجهيزات الإذاعية ومعدات محطات الاتصالات السلكية واللاسلكية الطرفية	99/5/EC
الطائرات الترفيهية	94/25/EC
أوعية الضغط البسيطة	87/404/EEC
سلامة الألعاب	88/378/EEC

التوجيهات المعتمدة على النهج الجديد من دون أن تحمل علامة المطابقة الأوروبية CE

موضوع الإرشاد	مرجع الإرشاد
نظام السكة الحديدية التقليدي	2001/16/EC
نظام السكة الحديدية العالي السرعة	96/48/EC
المنشآت البحرية	96/98/EC
التوضيب ونفايات التوضيب	94/62/EC

الملحق ٢: وحدات تقييم المطابقة الأساسية

تغطي هذه الوحدة التصميم الداخلي وضبط الإنتاج ولا تقتضي أن تتولى الهيئة المكلفة التصرف	أ الضبط الداخلي للمنتج
تغطي هذه الوحدة مرحلة التصميم وينبغي استبعادها بوحدة تؤمن التقييم في مرحلة الإنتاج. وتتولى هيئة مكلفة إصدار شهادة معايينة المجموعة الأوروبية للنماذج.	ب معايينة المجموعة الأوروبية للنماذج
تغطي هذه الوحدة مرحلة الإنتاج وتلي الوحدة ب. وتؤمن المطابقة للنموذج كما هو موصوف في شهادة معايينة المجموعة الأوروبية للنماذج الصادرة وفقاً للوحدة ب. ولا تقتضي أن تتولى هيئة مكلفة التصرف.	ج المطابقة للنوع
تغطي هذه الوحدة مرحلة الإنتاج وتلي الوحدة ب. وتنجم عن مواصفة ضمان الجودة EN ISO 9000 بتدخل من هيئة مكلفة مسؤولة عن المصادقة على نظام جودة الإنتاج وضبطه وإخضاع المنتج النهائي للتفتيش والاختبار الذي يجريه المصنع.	د ضمان جودة الإنتاج
تغطي هذه الوحدة مرحلة الإنتاج وتلي الوحدة ب. وتنجم عن مواصفة ضمان الجودة EN ISO 9000 بتدخل من هيئة مكلفة مسؤولة عن المصادقة على نظام جودة الإنتاج وضبطه وإخضاع المنتج النهائي للتفتيش والاختبار الذي يجريه المصنع.	هـ ضمان جودة المنتج
تغطي هذه الوحدة مرحلة الإنتاج وتلي الوحدة ب. وتتولى هيئة مكلفة ضبط المطابقة للنموذج الموصوف في شهادة معايينة المجموعة الأوروبية للنماذج الصادرة وفقاً للوحدة ب وتصدر شهادة مطابقة.	و التحقق من المنتج
تغطي هذه الوحدة مرحلتي التصميم والإنتاج. وتتولى هيئة مكلفة التحقق من كل منتج وإصدار شهادة مطابقة.	ز التحقق من الوحدة
تغطي هذه الوحدة مرحلتي التصميم والإنتاج. وتنجم عن مواصفة ضمان الجودة EN ISO 9000 بتدخل من هيئة مكلفة مسؤولة عن المصادقة على نظام جودة التصميم والتصنيع وضبطه وإخضاع المنتج النهائي للتفتيش والاختبار الذي يجريه المصنع.	ح ضمان الجودة الكاملة